﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴿٢٧﴾ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ كِتَـٰبًا ﴿٢٩﴾ فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴿٣٠﴾﴾

[النبأ: 27 - 30]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

سـبـبُ ذوقِ الـعَـذاب، التّكذيبُ بالآياتِ والكِتاب

لمّا ذكرَ النَّظمُ أنواعَ العذاب، وما توعّدَ به ربُّ العِباد الطُّغاةَ والمُجرمين علّلَ عذابَهُم بذكرِ سببِ كُفرِهم، مُؤَكِّدًا أنَّ وضوحَ الحِساب من الجَلاء بحيث يُصدِّقُ به كلُّ أحد، فلا يكادُ يُتصوَّرُ إنكارُهُ، فقالَ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾، أي لم يُؤمِنوا بالجزاءِ ولم يَستعِدّوا لهُ. ولمّا كانَ انتفاءُ رجائِهم للحِساب دالًّا على تكذيبِهم، وهو ما يُفسِدُ قوّتَهم العِلْميَّة ويُعمي بصيرتَهم وقواهم العقليَّة، صرّح سبحانه بذكرِ هذا التَّكذيبِ على وجهٍ أعمَّ وأوضَح، ولمّا كانَ الجزاءُ السّابقُ دالًّا على إحاطةِ علمِهِ تعالى بأعمالِهم وعدلِهِ في مُجازاتِهم، عطفَ عليهِ بيانًا لأصلِ ذلك فقالَ: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ كِتَـٰبًا﴾، أي ضبطْنا كلَّ شيءٍ وأثبتناهُ في كتابٍ لا يُغادِرُ صغيرةً ولا كَبيرةً. ولمّا ذكرَ سُبحانَه عذابَهم وبيّنَ أنَّه جزاءٌ يوافِقُ أعمالهم، رتّبَ عليه ما يُقال لهم إهانةً وزيادةً في تقريعِهِم، أي لن يَجِدوا في عاقِبتِهِم إلّا دوامَ العَذاب وازديادَهُ، فلا راحةَ ولا فُتورَ[1].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

والمَعنى: أنَّ تلك العقوبةَ الغَليظةَ كانتْ لهم؛ لأنَّهم كانوا لا يخافونَ يومَ الحِساب، فلَم يَعملوا له، وكذَّبوا بما جاءَتْهم بهِ الرُّسُلُ تكذيبًا، وكلَّ شيءٍ عملوهُ عَلِمناهُ وكتبناهُ في اللَّوح المَحفوظ، فذوقوا أيُّها الكافرونَ جزاءَ أعمالِكُم، فلنْ نَزيدَكُم إلّا عَذابًا فوقَ عَذابِكُم[2].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 203 - 208.
(2) مجمع الملك فهد، التفسير الميسّر.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

مَوقِعُ جملةِ ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ﴾:

جـزاءُ الـكُـفـر، حِرمانُ الرَّحمةِ وشِدّةُ الهَجْر

قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ استئنافٌ بيانيٌّ لعلّةِ استحقاقِهم الجزاءَ المَذكور في قولِه: ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾، فالجملةُ بيانيّةٌ تعليليّة، كأنّه قيل: هذا الجزاءُ موافِقٌ لأعمالِهم بسبب إنكارِهم للحسابِ وتَكذيبِهم للآيات[1].

بلاغةُ (الفصلِ والاعتراض) في ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ﴾:

عـدالـةُ المَصير، بـتـأشـيرِ عـلّـةِ العذابِ الخَطير

فُصِلت جملةُ قوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ عمّا قبلَها؛ لبيانِ استقلالِها من جهة المعنى التَّعليليِّ، فهي تعليلٌ كاشفٌ لأصلِ الجريمة الكُبرى الَّتي استوجبَتْ ما قبلَها من أوصافِ العَذاب. وهي أيضًا جملةٌ مُعترضةٌ بينَ ما قبلَها وبينَ جملةِ ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ﴾، فهي مُقْحَمَة بين جُزئينِ مُتكاملينِ من وصفِ العذاب والجزاءِ؛ لتأكيدِ عدالةِ المصيرِ بشهادةِ السَّبب، وإيقافِ القارئ عند أصلِ المُصيبة، فلا يمُرُّ على العذاب دونَ تأمُّلِ أصلِ الجَريمة[2].

الوَظيفةُ المَعنويَّة لحرفِ التوكيدِ (إنّ):

تـقـريـرُ الـكـفـرِ بصيغةِ التَّوكيد، دالٌّ على قُبحِهِ الشَّديد

الحرفُ (إنّ) في قولِه تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ ليسَ لإبطالِ دَعوى مُنكَرة، لأنَّ مضمون الجملةِ لا يقَعُ عليه إنكارٌ في السّياق، بل هو معلومٌ ظاهر، وإنَّما جيءَ به للاهتمامِ بالخبر وتنزيلِهِ منزلةَ ما يُحتاجُ إلى تأكيدِهِ؛ لما يترتّبُ عليه من عظيمِ الجَزاء والعقابِ. وحين تُستعمل (إنّ) لا لردِّ الإنكار بل لمجرّدِ الاهتمام، يكون لها أثرٌ بلاغيٌّ يشبهُ أثرَ (فاءِ) التَّفريع في إفادةِ التَّسبيب، فتفيدُ أنَّ ما بعدَها هو تعليلٌ لما قبلَها، ولذا

(1) القونويّ، حاشية القونويّ: 20/ 29.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل: 9/ 91، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 39، ودرويش، إعراب القران: 10/ 357.

جاءَتْ جملةُ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ بيانًا وتَعليلًا لقولِهِ: ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾[1].

دلالةُ فعلِ (الكونِ) في ﴿كَانُواْ لَا يَرْجُونَ﴾:

الكُفرُ المتُجذّرُ في القَلبِ هو العلّةُ الكُبرى لهَلاكِ العَبْد

جاءَ التَّعبيرُ بفعلِ (الكونِ) الماضي في قولِهِ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾؛ لإفادةِ تمكُّنِ الصِّفةِ فيهم، وأنَّ انتفاءَ رَجائِهِم للحِساب ليس طارئًا ولا مُؤقّتًا، بل هو مُتأصّلٌ في قلوبِهِم، وهذه الصّيغة من التَّعبير أبلغُ في تقريرِ الذّنب وتثبيتِ سَببِهِ واستحقاق عقوبتِهِ، إذ تدلّ على أنَّ الكفر صار سجيّةً راسِخةً، لا مجرّدَ نَزوةٍ عارضةٍ، فالكينونة هنا تفيدُ الاستمرارَ في الحُدوث، وليس الانقضاءَ المُنقطِع[2].

دلالةُ مَجيء الفعلِ المَنفي ﴿لَا يَرْجُونَ﴾ مُضارِعًا:

عـــدمُ رجـــاءِ الـــحِـــســـاب أوقـــعَـــهُـــم في عذابِ يومِ التّناد

قولُه: ﴿لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ جاءَ بصيغةِ المُضارعة؛ ليدلَّ على الاستمرار، وأفادَ استمرارَهم على إنكارِ البعث والكُفر إلى أنْ قَضَوا، وفيه تنبيهٌ على أنّهم ماتوا وهم كافرون[3]. فالمضارعةُ تصويرٌ بليغٌ لما هم عليه مِن إنكارٍ دائمٍ يتكرّرُ كلَّما واجَهوا البيّنات.

بلاغةُ العُدولِ إلى مادّة الرّجاء في ﴿لَا يَرْجُونَ﴾:

عـــدمُ رَجـــاءِ الحسابِ، من صِفات المُكذِّبينَ بالكِتاب

الرّجاء في أصلِ الاستعمال يُطلَقُ على انتظارِ المَحبوب، بخلاف التَّوقُّعِ الَّذي يُستعمل في انتظارِ المَكروه، وقد يُتوهّمُ للوهلةِ الأوْلى أنَّ الأنسبَ في قوله ﴿لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ أنْ يُقالَ: (لا يتوقَّعون حسابًا)؛ لأنَّ الحسابَ مكروهٌ لهم لا محبوبٌ، إلا أنَّ السّياق القرآنيَّ عدلَ عن ذلك إلى الرَّجاء لحكمةٍ بيانيَّة، وهي أنّ استعمالَ (الرَّجاء) يحملُ معنىً تعريضيًّا وتلويحيًّا بديعًا، فالتَّعريضُ هو إثباتُ رجاءِ المُؤمنين وانتظارُهم يومَ الحِساب. وبذكرِ نفيِ الرّجاء عن الكفّار تلميحٌ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 39.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 206.
(3) القونويّ، حاشية القونويّ: 20/ 29.

بالمقابلةِ والمُقارنةِ معَ المؤمنين، وكأنّه تعريضٌ بهم يُذكّرهُم بنعمةِ الإيمان الَّتي هُم عليها. وفيه تلويحٌ أيضًا بمدحِ مَن يَرجو الحساب، فيتحقّقُ مدحٌ تلويحيٌّ خفيٌّ للمؤمنين (بصفة الرَّجاء) لم يُذكرْ بأيِّ لفظ، بل أُشيرَ إليه بأخفى الإشاراتِ (نفيُ ضدّه)، وهذا من أبلغ أنواعِ الكِناية. وفي نفيِ رَجاء الحسابِ عنهم في الآية إيماءٌ إلى ذمِّ هذا الفريقِ واستهجانِ مَسلكِه والتّسجيلِ عليه[1].

دلالةُ حملِ (الرّجاء) على معنى (التَّوقُّع):

حـمـلُ الـرّجـاء عـلـى مَـعـنـى التَّوقُّع

قيلَ إنَّ الرّجاءَ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ يُرادُ بهِ مجرّدُ التَّوقّع؛ لأنَّ مَن يترقّب شيئًا، سواء أكانَ محبوبًا أم مكروهًا، فهو في لغةِ العربِ راجٍ لهُ بهذا الاعتبار، لكنْ جُعِلَ الرّجاءُ هنا اسمًا لجنسِ التَّوقّع، من بابِ تسميةِ العامِّ باسمِ أشرَفِ أفرادِه، وهو الرّجاءُ الخاصُّ بالمحبوب؛ فكانَ التَّعبيرُ به أبلغَ في الدِّلالة[2].

دلالةُ حَمْلِ الرَّجاء على مَعنى الخَوف:

نـفـيُ الـرّجـاء ليومِ الحِساب، مُستلزمٌ لعدَمِ الـخَـوف مِـن العِقاب

وهنالكَ وجهٌ آخرُ في المعنى، وهو أنَّ قولَهُ تعالى ﴿لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾ يَحملُ معنى: (لا يخافون)[3]، وهو من بابِ استعمالِ الرَّجاء بمعنى الأملِ الَّذي يلازمُهُ الخوفُ عند التَّرقّب، فهم لا يرجونَ الحسابَ بمعنى أنَّهم لا يخافونَهُ ولا يَستعدّونَ له. وهذا من بابِ المجاز المُرسَل في إطلاق اللَّفظ وإرادةِ لازمِه؛ لعلاقةِ اللُّزوم[4].

بلاغةُ نفيِ الرَّجاء في التَّعبيرِ عنِ التّكذيب:

إذا انـتـفـى الـرّجـاءُ، تحقّقَ التَّكذيبُ بالجَزاء

لم يقُل في السّياقِ الكريم: (إنّهم كذّبوا بالحساب) أوْ (إنَّهم اعتقدوا عدمَ الحِساب) أو (إنّهم لا يُحاسبون)، بل عبّر عن تكذيبِهم بالبعثِ والحِساب بنفيِ الرَّجاء بدلًا من التَّصريحِ بالتَّكذيب، فقالَ:

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 39.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 18.
(3) الجلالين، تفسير الجلالين، ص: 787.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 39.

﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾؛ لأنَّ نفيَ الرَّجاء أبلغُ في تصويرِ حالِهم؛ إذ إنّ طبيعةَ الإنسان أنَّه يطمَعُ في الخير ولو بأدنى احتمال، فإذا نُفي عنه مجرّدُ الرّجاء، فقد بلغ الغايةَ في الإعراضِ والجُحود، وكأنَّهم لا يخطُرُ ببالهم وقوعُ الحِساب أصلًا، لا طمَعًا فيه ولا خَوْفًا منه، ولا حتَّى احتمالًا له[1].

بلاغةُ التَّرتيبِ في عَرْضِ جرائِمِهم:

في قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ۝٢٧ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ جمعَ السّياقُ بين أصلينِ مِن أصول الكفر: عدميٌّ تمثّلَ بـ(نفي الآخرة)، ووجوديٌّ تحقَّقَ بـ(تكذيبِ الرُّسُل)، لتقريرِ أنَّ عقوبتَهُم نابعةٌ من فسادِ أصلِ الاعتقاد لا مُجرَّدِ الذَّنب، ومِن بلاغةِ التَّرتيب أنّه بدأ بالنّفي وهو ﴿لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾؛ لأنه أصلٌ لكلِّ تمادٍ وتكذيب، إذ مَن لا يرجو حسابًا لا يستقيمُ له سلوكٌ، ثمَّ عطف عليهِ الإثباتَ: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾، وهو تكذيب مضاعَفٌ، أكّدهُ المصدرُ ﴿كِذَّابًا﴾؛ لبيانِ شدّةِ الإصرارِ والجُحود، وهو من المَصادِرِ المَصوغةِ للمُبالغة.

مَـن لا يَـرجـو حِـسـابًـا، لا يَستقيمُ سُلوكًا وآدابًا

بلاغةُ التَّبايُن بين صيغةِ الإنكارِ وصيغةِ التّكذيب:

قولُهُ تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ معطوفٌ على قولِه: ﴿لَا يَرْجُونَ حِسَابًا﴾، فكلاهُما وصفانِ لحالِهم في الدّنيا، يُبيّنان تماديَهم في الإنكار والعِناد، وجيءَ بفعل (كَذَّبوا) ماضيًا بخلافِ ﴿يَرْجُونَ﴾ الّذي جاءَ مضارعًا؛ لأنَّ تكذيبَهُم بالآيات بما تضمّنتْهُ من توحيدِ اللّه ورسالةِ محمَّد ﷺ قد ترسَّخَ واستقرَّ في قلوبِهم، ولم يكُنْ مجرّدَ حالةٍ متجدِّدة أوْ مُتذبذبة، بل موقِفًا عقديًّا قطعيًّا لا رجعةَ فيه؛ فاختيارُ صيغةِ الماضي يُصوّرُ انغلاقَ قلوبِهم واستحكامَ

ثـبـاتُ الـقـلـوب عـلـى الـبـاطـل، يَـحـجُـبُـهـا عـن سَـمـاع الـحـقِّ وقـبـولِ الـنَّـبـيِّ العادِل

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 207.

رفضِهم، كما نبّه القرآنُ إلى ذلك بقولِه: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: 5]، وهو تصويرٌ لحالةِ انسدادٍ نفسيٍّ شاملٍ تجاهَ الحقِّ[1].

نكتةُ التَّعبير بالماضي (كذَّبوا) مضعّفاً:

المُبالغةُ في التَّكذيب سببٌ للعَذابِ الشَّديد

التَّعبيرُ بالماضي في قولِه: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ بصيغةِ التَّضعيف في اللَّفظ يَحكي المبالغةَ والقوّةَ في إتيانِهم فعلَ التَّكذيب، ولإفادةِ النِّسبةِ والتّعدية، أي: نَسَبوا آياتِ الله إلى الكذِب على سبيلِ المبالغة، ومارَسوا التَّكذيب بشكلٍ مُبالغٍ فيه؛ دلالةً على تماديهِم في الإنكارِ والرَّفض.

نوعُ الإضافة ودلالتُها في (آياتنا):

نسبةُ الكذبِ للآيات، يستلزمُ إنكارَ أجلى البديهيّات

الإضافةُ في ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾ في سياقِ قولِه تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا﴾ إضافةُ اختصاصٍ وتَشريف. أي إنَّ الآياتِ مَنسوبةٌ إلى الله تعالى، سواءٌ كانت آياتٍ كونيّةً (كالخَلْق والسَّماءِ والأرض)، أوْ آياتٍ تنزيليّةً (كالوَحي والقُرآن وسائرِ المُعجزات)؛ وإضافتُها إلى ضميرِ الجلالة تفيدُ التَّشريف؛ لكونِها صادرةً من الله تعالى لا مِن غيره، وتفيدُ التَّوكيدَ على أنَّ تكذيبَها تكذيبٌ لله تعالى نفسِه، لا مجرّدُ تكذيبِ كلامٍ أوْ حُجّةٍ، فالإضافةُ هنا مُعظِّمةٌ للآيات؛ لهَيبتِها وعُلوِّ شَأنِها في مَقامِ الاستدلالِ والاحتِجاج[2].

بلاغةُ جِناسِ الاشتقاق بينَ ﴿وَكَذَّبُواْ﴾ و﴿كِذَّابٗا﴾:

ترسيخُ فظاعةِ التَّكذيب بالمَصدرِ الدالِّ على التأكيد

جناسُ الاشتقاقِ بينَ ﴿وَكَذَّبُواْ﴾، و﴿كِذَّابٗا﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا﴾ يفيدُ توكيدَ المعنى وتثبيتَهُ بتكرارِ الجَذر مع اختلافِ الصّيغة ويفيدُ المبالغةَ في تصويرِ جريمتِهم، فـ(كذَّبوا) فعلٌ يُفيدُ الحدَث، و﴿كِذَّابٗا﴾ مصدَرٌ على صيغةِ المُبالغةِ (فِعّال)،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 40.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 207.

وهو يُضخّمُ من الفعل ويجعَلُ التَّكذيبَ بالِغًا أقصاه[1]؛ فالجمعُ بين الفعلِ والمصدرِ دالٌّ على المبالغة، ويُشعِرُ بأنَّهم لم يكتفوا بتكذيبٍ عارِض، بل لازموا التَّكذيبَ وتمادَوا فيه، حتّى صار وصْفًا راسِخًا لهم. وفي الجناسِ هنا أيضًا إيجازٌ بالغُ التَّأثير، فالتَّعبيرُ بالمصدرِ ﴿كِذَّابًا﴾ بعدَ الفعلِ أغنى عن تطويلِ الشَّرح، فكأنَّ الآية تقولُ: (كذّبوا تكذيبًا عظيمًا بالغًا في الفُجور)، وفيه مراعاةٌ للتَّناسُبِ الصَّوتيّ؛ لأنَّ الجناسَ يُعطي إيقاعًا قويًّا مُتماسِكًا مع رهبةِ السّياق، فيزدادُ الوقعُ في الأذنِ والوُجدانِ.

دلالاتُ بناءِ: ﴿كِذَّابًا﴾:

التّعبيرُ بالمصدر (فِعّال)؛ لاتّصافِهم بأسوأِ الأفعال

جيءَ بلفظِ المصدَر ﴿كِذَّابًا﴾ في قولِه: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ بدلًا من المصدرِ (تكذيبًا)؛ لما فيه من المُبالغة الشّديدة في وصفِ فعلِهم، فالصّيغةُ على وزنِ (فِعّال) تدلُّ على تكرارِ وحدّتهم في الاستهزاءِ وشدّتِهم في الإنكارِ؛ فالعدولُ عن المصدرِ الأصليِّ لمُلاحظةِ حدثِ الكذبِ دونَ الفاعلِ الصّادرِ منهُ التّكذيبُ. ومِن المَعاني المُحتمَلة لـ﴿كِذَّابًا﴾: المُكاذَبةُ، أي إنَّ كلَّ طرفٍ يَرى الآخرَ كاذبًا؛ فالمسلمونَ يرَونَهُم كاذبينَ، وهم يرونَ المُسلمينَ كاذبينَ، فكانَ بينَ الفريقين مُكاذَبةٌ وجدليّةٌ قائمة، وهذا يُظهِرُ المُعاندة الشَّرسةَ الَّتي قابلوا بها دعوةَ الحقّ.

دلالةُ الأوجهِ الإعرابيَّة لـ﴿كِذَّابًا﴾:

المُكابرةُ بالباطِل تولّد التّمادي عن قبولِ الحقِّ الظّاهِر

يجوزُ في المصدرِ ﴿كِذَّابًا﴾ من قولِه تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ أنْ يكونَ حالًا بمَعنى كاذبينَ أوْ مُكاذبينَ، وهو حالٌ مؤكّدةٌ للعاملِ؛ لما سبقَ من وصفِهم بالتّكذيب. ويجوزُ أن يكونَ نعتًا للمَصدرِ المَحذوف، أي: كذّبوا تكذيبًا كِذّابًا، أي تكذيبًا مُفرِطًا، ولا يخفى ما

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 207، وصافي، الجدول: 15/ 220.

فيهِ من إظهار رُتبَتِهم في الكُفْر، وتمحّضهم في الاتّصافِ به[1]، أوْ مفعولًا مطلقًا مؤكّدًا يدلُّ على شدّةِ تكذيبِهم وتماديهم فيهِ[2].

مَوقِعُ الاعتراضِ ودلالتُهُ السّياقيّة:

بلاغةُ الاعتراضِ البَيانيّ لإثباتِ الإحاطةِ والعِلْمِ الكلّيّ

قولُهُ تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾ وقعَ اعتراضًا بيانيًّا بين جُمَلِ التَّعليلِ السّابقة لِما لَقيَه المُكذّبون من عذاب، وبينَ جُملةِ التَّهديد: ﴿فَذُوقُوا فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾، فهو اعتراضٌ بينَ السَّببِ والمُسبَّب، وأصلُ الكلام: (وكذَّبوا بآياتنا كذّابا، فذوقوا فلنْ نزيدَكم إلّا عَذاباً)، وفائدةُ الاعتراض: إظهارُ شُمولِ علْمِ اللّه لأعمالِهم جَميعًا، صَغيرِها وكَبيرِها، مَذكورِها وغيرِ مَذكورٍ منها، فيَردُّ على توهُّمِهم أنَّهم في مَأمَنٍ مِن المُحاسَبة[3]. وقيلَ أيضًا: إنَّ الغرضَ من هذا الاعتراضِ كشفُ أصلِ ضَلالِهم، وهو ظنُّهُم الفاسِدُ أنَّ اللّه ﷻ لا يُدرِكُ الجزئيّاتِ ولا يُحصي الأعمالَ؛ فلا حِسابَ عندَهُ ولا بَعْثَ ولا كِتاب، فجاءتِ الآية لتُبطِلَ هذا الأصلَ المَوهومَ بإثباتِ الإحصاءِ التفصيليِّ الكاملِ: (كُلَّ شَيْءٍ) لا يخرُجُ منه فعلٌ ولا قولٌ، وتقييدُهُ بـ﴿كِتَابًا﴾ يدلُّ على أنَّه إحصاءٌ مكتوبٌ مَحفوظٌ لا يَنسَى ولا يَغفَل[4].

سرُّ النَّصب على الاشتغالِ في ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ﴾:

توكيدُ الإحصاء، تـهـديـدٌ لأهـلِ الشَّقاء

الشّائعُ أنْ يقالَ في غيرِ القُرآن: (وأحصَينا كلَّ شَيْءٍ)، لكن عُدِلَ هنا عنهُ إلى نصبِ (كلَّ) على الاشتغال، أي بفعلٍ مُقدّرٍ من جنسِ ما بعدَهُ، كأنَّه قيل: (وَأحصَينا كلَّ شيء أحصَيناهُ كِتابًا)[5]. لتقويةِ المَعنى بالتَّوكيد، فتقديمُ (كلَّ شيء) ثمَّ إعادةُ الفعلِ معَهُ في

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 689، 690، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 280، وأبو حيّان، البحر: 10/ 388، 389، وأبو السّعود، إرشاد العقل: 9/ 91، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 207.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 41.

(3) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 280، وأبو حيّان، البحر: 10/ 389، وأبو السّعود، إرشاد العقل: 9/ 92، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 37، ودرويش، إعراب القران: 10/ 357.

(4) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 16/ 256.

(5) الخطيب وآخرون، التّفصيل: 30/ 25.

قولِهِ ﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾ يجعلُ الكلامَ أرسَخَ في الذِّهن، كأنَّه تكرارٌ وتوكيدٌ للمَعنى معَ إبرازِ العِناية بالمقدَّم، وإثارةِ الانتباه لعِظَم ما سيُقالُ بعدَهُ، فيُظهِرُ الإحاطةَ أوّلًا بتقديم (كلَّ شيء) ثمَّ يَأتي بالفعلِ الَّذي يُؤكّدُ هذه الإحاطةَ: ﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾؛ فالعِنايةُ مُتّجهةٌ أوّلًا لهذا (الكُلّ) الجامعِ لأعمالِهم الَّتي هي مدارُ انشغالِهم وتخوّفِهم، ومحلُّ حِسابِهم وجَزائِهم، فكانَ حَريًّا بالتَّقديم، ولو قيلَ: (وأحصَينا كلَّ شيءٍ) لكان خبرًا عاديًّا لا يُشعِرُ بالعنايةِ الخاصَّة ولا بالتَّوكيدِ الَّذي يَلحَظُهُ السّامعُ حينَ يُقدَّم المفعولَ ويعادُ ذكرُهُ معَ الفِعل.

نكتةُ تنكيرِ ﴿شَيْءٍ﴾:

تنكيرُ ﴿شَيْءٍ﴾ في قولِهِ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ كِتَٰبًا﴾ واردٌ في سياقِ الاستغراقِ، ويفيدُ العمومَ، أي لا يُستثنَى من الإحصاءِ شيءٌ كائنًا مّا كان، صغيرًا أوْ كبيرًا، ظاهرًا أوْ خفيًّا. وهذا العمومُ يجوزُ إيقاعُهُ على أحدِ وجهين[1]؛ **الأوّلُ**: إمّا أنَّه منَ العامِّ الَّذي أُريدَ به الخاصُّ، أي: كلَّ شيءٍ ممّا يقعُ عليهِ الثَّوابُ والعقاب، فالمرادُ كلُّ ما لَهُ تعلّقٌ بأفعالِ المُكلّفينَ، ويَتعلّقُ بالجَزاءِ والحِساب.

إحـاطـةُ الـلـه بكلِّ شيءٍ عِلْمًا بُـرهـانٌ عـلى أنَّ العـمَلَ مُسجَّلٌ ومُحصًى

والثّاني: أنْ يرادَ العمومُ حقيقةً، لقصدِ التَّرهيبِ بالأعلى، أي: إذا كانَ كلُّ شيءٍ من الذّرّة إلى المَجرّة قد أحصيناهُ؛ فكيفَ بأعمالِكم المَحدودة؟ فيكونُ من بابِ (ذِكْر الأعلى لإثباتِ ما دونَهُ)، كأنَّه يقول لهم: إذا كان كلُّ شيءٍ في الكون مضبوطًا في كتاب، فكيفَ تُتصوّرُ نجاةُ أعمالِ البشر وهي مَحدودةٌ صغيرةٌ من هذا الإحصاءِ المُحيط؟! فيزدادُ السّامعُ خَوْفًا ورَهبةً، إذ يَرى أنّ علمَ اللّه وإحصاءَهُ لم يترُكْ شيئًا في الوجود، فكيف يغفُلُ عن عملِهِ هو؟!.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 207، والآلوسي، روح المعاني: 15/ 217.

دلالةُ الكنايةِ في ﴿أَحْصَيْنَاهُ﴾:

الإحصاءُ والكتابةُ عبارةٌ عن شدّةِ الضَّبطِ والعِناية

أصلُ الإحصاءِ في قولِه تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾ هو عدُّ الأشياءِ وضبطُها، وقد جاءَ هنا كنايةً عن الضَّبط الشّامل والدَّقيق، فليس المرادُ مجرّدَ العَدّ، بل ما يتضمّنُهُ منَ الإحاطة والتَّحصيلِ، فاللّه تعالى لم يُحصِ أعمالَهُم عدَدًا فقط، بل حَفِظها وضَبَطَها[1].

دلالةُ التَّوجيهِ الإعرابيِّ لـ﴿كِتَابًا﴾:

كلُّ عملٍ مَكتوب، فلا مَلجأ من عدلِ اللهِ ولا مَهروب

انتصَبَ ﴿كِتَابًا﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾ على المَفعوليَّة المُطلقةِ لفعلِ ﴿أَحْصَيْنَاهُ﴾، والتّقديرُ: (أحصيناهُ إحصاءَ كتابةٍ)، أي إحصاءً مَكتوبًا مَحفوظًا، فاستُعمِلَ المصدرُ ﴿كِتَابًا﴾ بمعنى الكتابةِ التّامَّة، ليكونَ كِنايةً عن شدّةِ الضَّبطِ والإحكام؛ لأنَّ المكتوبَ لا يُنسَى ولا يَفوتُ[2].

بلاغةُ الاحتباكِ في ﴿أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾:

أعمالُ العبادِ مَحفوظةٌ عِلْمًا وكتابةً؛ فلا يغيبُ شيءٌ ولو كانَ قُلامَة

في قوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾ احتباكٌ، أي: حذفٌ في مَوضعٍ يُقابلُهُ ذِكرٌ في موضعٍ آخَرَ، فيُفهَمُ المحذوفُ منَ المذكور؛ فالآيةُ ظاهرُها: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾ أي جمعَ بينَ الإحصاءِ والكتابِ، وذكرَ فعلَ (أحصَينا)، ولم يُذكرْ مصدرَهُ (إحصاءً). وذُكِرَ المصدرُ ﴿كِتَابًا﴾، ولم يَذكُرْ فعلَهُ (كَتبناهُ)، فصارَ المَعنى بكاملِه: (أحصَيناهُ إحصاءً، وكتبناهُ كتابًا)، وهذا أبلغُ؛ لأنّه جمعَ بينَ ضَبطِ العِلْم (الإحصاء) وضبطِ الكتابةِ (التَّدوين)، ليؤكّدَ أنَّ الأعمالَ مَحفوظةٌ في العِلْم وفي الكتابِ معًا، بحيثُ لا مَجالَ للظُّلمِ ولا للنِّسيان[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 41.

(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 690، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 280، وأبو السّعود، إرشاد العقل: 9/ 92، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 41.

(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 208.

موقِعُ جُملةِ: ﴿فَذُوقُواْ﴾:

الرّبطُ السَّببيّ بينَ التَّكذيبِ والعِقابِ الأبديِّ

جاءَ قولُهُ تعالى: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ مسبَّبًا عن كُفرِهم بالحِساب وتكذيبِهم بالآياتِ في قولِهِ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ۝٢٧ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾، فالفاءُ لتفريعِ الوَعيدِ على ما مضَى من أعمالِهِم السّيّئة.

بلاغةُ (الالتفاتِ) في ﴿فَذُوقُواْ﴾:

تصعيدُ التّصوير بالمواجهة بعدَ سردِ أعمالِهِم الفاحِشة

التفاتُ النّظمِ منَ الغَيبة إلى المواجَهة المُباشِرة، أي منَ الحَديثِ عنهُم إلى الخطابِ لهم في قولِهِ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ۝٢٧ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ۝٢٨ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ كِتَـٰبًا ۝٢٩ فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ﴾ يَشي بأنَّ الغضبَ الإلهيَّ قد بلغَ غايتَهُ، كمَن يُخبِرُ مخاطَبًا عن ظلمِ غيرِهِ، ثمَّ لا يَملكُ إلّا أنْ يلتفتَ لذلك الظّالمِ ليوبّخَهُ بنفسِهِ.

توجيهٌ نحويٌّ آخرُ لفاءِ ﴿فَذُوقُواْ﴾:

لا يكونُ الكافرُ مُستحِقًّا للعذابِ إلّا بمَوتِهِ، وفَواتِ تَوبتِهِ

يجوزُ أنْ يكونَ قولُهُ: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ خاليًا من الالتفات، على اعتبار أنّ (الفاءَ) في قولِهِ: ﴿فَذُوقُواْ﴾ تفريعيّةٌ تدلُّ على التّسبُّب عمّا قبلها، أي على ما ذُكر من قوله: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا﴾ وما بعدَه من الوصفِ بالعذاب والجَزاء. وبما أنَّ السّياق كان جاريًا بطريقِ الغَيبة، ثمَّ انتقلَ إلى الخِطاب فجأة، ولم يكن هذا الانتقالُ من مُقتضَيات التّهديدِ الدّنيويِّ، بل ممّا لا يقالُ إلّا في يوم الجَزاء، دلّ ذلك على حذفِ فعلِ (القَوْل)، وتقديرُ الكلام: (فيقالُ لهُم: ذوقوا...)، والفاءُ واقعةٌ في جوابِ هذا القولِ المَحذوف، وبناءً على ما سبق لا يكونُ في الآية التفاتٌ كما ظَنّ مَن جعلَ الضَّمير انتقالًا من الغَيبة إلى الخطاب؛ لأنَّ أصلَ الكلام فيه فعلُ قولٍ محذوفٍ تقديرهُ: (فيُقالُ لهم)، والضّميرُ فيه مستقرٌّ، لا مَنتقِلٌ[1].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 41، 42.

دلالةُ الأمرِ ﴿فَذُوقُواْ﴾:

خروجُ الأمرِ إلى الإهانة؛ لكونِهم مِن أهلِ التَّفريطِ والنَّدامَة

الأمرُ في قولِهِ تعالى: ﴿فَذُوقُواْ﴾ ليسَ حقيقتُهُ الطَّلبَ، بل هو مُستعمَلٌ في غيرِ مَعناهُ الأصليِّ، إذ لا يُتصوّر أنْ يُطلَبَ منهُم الذّوقُ على جهةِ الامتثال، وإنَّما هو للتّوبيخِ والتّقريع والإهانةِ، بإلزامِهم أمرًا لا يُراد به النَّفعُ بل النّدامة[1].

دلالةُ الاستعارةِ التّصريحيَّةِ التّهكُّميَّة ﴿فَذُوقُواْ﴾:

التّهكُّم والاحتقار لمُرتكبي الفَواحشِ والكُفّار

استعارَ النّظمُ الكريمُ فعلَ (الذَّوق) في قولِهِ تعالى: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾؛ للدِّلالة على التّهكُّم والاستخفاف؛ إذِ الذّوقُ يكونُ للمَشروباتِ في محَلِّ الإعزازِ والإكرام، وإيرادُهُ في ذَوْقِ العَذاب مع أنَّه لا يُذاقُ؛ للدِّلالةِ على التّهكُّم والتَّحقير معَ إفادتِهِ أنَّ هذا العذاب مُجرّدُ ذوقٍ وما بعدَهُ يكونُ أعظمَ وأشدَّ.

بلاغةُ النّفي والاستثناءِ في ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾:

زيادةُ العَذاب وشَقائِهِ مُستلزمةٌ لكثرتِهِ ودَوامِه

جاءَ قولُهُ: ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ بأسلوبِ النَّفي (لن) والاستثناءِ المُفرّغ من عُموم الأحوالِ والأشياء، وذلك يُفيدُ تأبيدَ الزّيادة في العذاب، ويُفهَمُ منهُ أنَّ منعَها مُحالٌ، فلا وجودَ لاحتمالِ الرّاحة أوِ التّخفيف أصلًا، و(لن) هنا تشي بانسدادِ كلِّ أبوابِ النَّجاة، ويكونُ مضمونُها بمثابةِ حُكمٍ لا يُنقَض، والتّركيبُ ينفي عنهم كلَّ حالٍ سِوى حال العذاب، فحالُ الشُّقاء هم محصورونَ فيها لا يُجاوزونَها لا إلى التَّخفيف ولا إلى الانقضاء، وهذا تمامًا عينُ قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ ﴿٣٦﴾﴾ [فاطر: 36][2].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 42، ودرويش، إعراب القران: 10/ 358.

(2) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 280، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 16/ 255، 256، وأبو حيّان، البحر: 10/ 389، وأبو السّعود، إرشاد العقل: 9/ 92.

بلاغةُ التّرتيب من الأدنى إلى الأعلى في ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ﴾:

اليأسُ من الرَّحمة، يزيدُ عذابَ الكافرينَ فوقَ عِقابِ النِّقمة

قولُهُ تعالى: ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ فرعٌ على قولِهِ: ﴿فَذُوقُواْ﴾، أي بعدَ الأمر بتذوُّقِ العذاب، يُزادونَ عليه فوق ما ذاقوهُ، فلا يقفُ العذابُ عندَ حدٍّ، بل يستمرُّ في تصاعُدٍ لا ينتهي. وهذا الإعلامُ بزيادة العذابِ ليس لمُجرّدِ البيان، بل هو في حدِّ ذاتِهِ عَذابٌ، إذ فيه تنكيدٌ وتحسيرٌ لهم فوقَ ما هُم فيه من عذابٍ مَحسوس؛ لأنَّهم لا يرجونَ معَهُ راحةٌ، ولا يَتوقّعونَ فيه نهايةً، كما فيه موافقةٌ لأحوالِهم في الدُّنيا، فكما أنّهم كانوا يتوسّعونَ في أبوابِ المَعاصي والكُفر شَيئًا فشَيئًا، وهذا التّوسُّعُ تدرّجٌ من القليل إلى الكثير، فكذلك عذابُهُم يَبدأُ بالأدنى ﴿فَذُوقُواْ﴾ ثمَّ يُتوَسّعُ فيه بالزّيادة والتّضعيف: ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمْ﴾ جزاءً وِفاقًا لأعمالِهم وأحوالِهم[1].

بلاغةُ التّركيب من مجموعِ النّفي والاستثناء:

التّأكيدُ بالتّضادّ تصويرٌ لتزايُدِ العَذاب

جاءَ التّركيبُ: ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ على هيئةِ نفيٍ يتلوهُ استثناءٌ، وهو ما يُسمَّى (تأكيدَ الشّيءِ بما يُشبِهُ ضدَّهُ)، إذ ظاهرُهُ نفيٌ للزّيادة، لكنّه في حقيقتِهِ إثباتٌ لزيادتِها، ممّا يُحدِثُ أثرًا نفسيًّا صادمًا، وابتداءُ نفي الزّيادة بحرفِ (لَنْ) المفيدِ لتأبيدِ النَّفي، ثمّ إتباعُهُ باستثناءٍ يفيدُ إثباتَ نقيضِ الحُكم للمُستثنى، فصارَ المَفهوم: (سَنزيدكُم عَذابًا لا انقطاعَ له)، وهذه صيغةٌ دقيقةٌ تؤكِّدُ دوامَ العَذاب بغيرِ تَكرارٍ أوْ تطويل، وتُعدُّ مِن طرائقِ التّأكيدِ الَّتي تكتسبُ قوّتَها من التّضادِّ الظّاهري بين النّفي والاستثناء، فيوهِمُ التّركيبُ في أوّلِ وهلةٍ بالانفراج، ثمَّ يَنسِفُهُ الاستثناءُ المؤبَّد. كما أنّ البدءَ بالنّفي يُشعِرِ السّامعَ بأنْ لا مَزيدَ منَ العذاب يَنتظرهُ، فيقَعُ في قلبِهِ وهمُ الانتهاء، لكنْ سُرعانَ ما تُصدَمُ النّفسُ بالاستثناء المُهلِك: ﴿إِلَّا عَذَابًا﴾ فينكشِفُ أنَّ ذلك النّفيَ ما هو إلا تمهيدٌ لانقطاعِ الرَّجاء،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 42.

وإيغالٌ في التّرويع، وفي هذا نوعٌ من التّدرّج البيانيِّ في تنميةِ الشُّعورِ بالمأساة، إذ التّدرُّجُ من نفيِ الزّيادة إلى إثباتها يحملُ خِداعًا بيانيًا مقصودًا؛ ويشعِرُ السّامعَ في الوهلةِ الأولى بالرّاحةِ أوِ الانفراج، لكنّه يُفجَعُ فورًا بالاستثناءِ الصّادم، وهذا من أبلغِ ما يكون في توليدِ الشُّعور بالفَجيعة. وهذا التّركيبُ المؤكِّد للعذابِ المُؤبَّد، المتدرّج من إيهامِ التّخفيف إلى الجزمِ بالزّيادة يدلّ على غضبٍ بالغٍ، وإصرارٍ على التّنكيل، وليس مجرّدَ توعُّدٍ عابر؛ فهو ليس فقط عذابًا، بل عذابٌ دائمٌ، يزدادُ ولا ينقُصُ، ويتجدّدُ ولا يُمَلّ، وهو بيانٌ بالغُ القَسوة من حيثُ المعنى، بالغُ الرَّوعةِ من حيثُ النّظم[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الإحصاء والعَدُّ:

مِن لـوازِمِ العدِّ الدّقيق الإحصاءُ

(العدُّ) توطِئةُ الإحصاءِ وبدايةُ الشّروع فيه، فلا يتمّ الإحصاءُ إلّا به، والإحصاءُ هو إتمامُ العدّ؛ لأنّه تحصيلٌ لعَددِ الشّيءِ، والعدُّ هو ضمُّ الأعدادِ بعضِها إلى بعضٍ حتَّى بغَرَض توفيةِ عَدَدِها وتحصيلِها، ولذا بدأ بفعلِ العدّ وانتهى بفعلِ الإحصاءِ في نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [إبراهيم: 34]؛ ليدلّ بذلك على الوَسيلةِ والغايةِ مَعًا[2].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 42، 43.
(2) الرّاغب، المفردات: (حصا - عدّ).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس والستون،
من سورة القِيَامة إلى سورة النَّازعَات الآية 26
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس والستون، من سورة القِيَامة إلى سورة النَّازعَات الآية 26
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 65 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-646-17-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 65 : المجلد الخامس والستون، من سورة القِيَامة إلى سورة النَّازعَات الآية 26.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-646-17-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-2525407 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"